ثانياً: التعريف بكتاب (المدخل إلى معرفة الصحيح):

أ - عنوان الكتاب:

لقد أُطلق على هذا الكتاب عدة أسماء مقاربة اللفظ، وكلها مصدَّرة بلفظ (المدخل)، على النحو التالي:

١- (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم).

ذكره بهذه التسمية ابن تيمية، فقال: ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أُنكر عليه؛ فإنه نفسه قد قال في كتاب (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم): عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه[١].

وقد ورد هذا النقل بلفظه في هذا الكتاب كما في ترجمة ٩٨.

٢- (المدخل إلى الصحيح).

ذكره بهذه التسمية الحاكم نفسه، فقال: وقد جهدت في الذب عنهما - أي البخاري ومسلم - في (المدخل إلى الصحيح) بما رضيه أهل الصنعة[٢].

٣- (المدخل إلى علم الصحيح).

أ - ذكره بهذا الاسم ابن عساكر[٣] ضمن مؤلفات الحاكم، وأورد بعده كتاب (الإكليل في دلائل النبوة).

---

(١) (مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) (المستدرك ١/ ٣).

(٣) في (تبيين كذب المفتري ص ٢٢٨).

ب- كما ذكره بهذا الاسم حاجي خليفة[1]. وذكر بعده: (المدخل إلى الإكليل).

٤- (المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية). أو (المدخل إلى الإكليل).

ذكره بهذه التسمية بروكلمان، وذكر أنه نُشر بعنوان (المدخل في أصول الحديث) في حلب سنة ١٣٥٢هـ، وكتب عليه عبد الغني بن سعيد الحجري المتوفى سنة ٤٠٩هـ كتاب (الأوهام التي في المدخل)[2].

٥- (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين).

ذكره بهذه التسمية ابن خير الأشبيلي، وذكر أنه ثلاثة أجزاء[3].

٦- (المدخل):

ذكره مقتصراً على لفظ (المدخل) من غير زيادة كثير من المصنفين.

---

(١) (كشف الظنون ٢/ ١٦٤٢).

(٢) انظر: (تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ٢١٦). وقد وَهِم بروكلمان فيما ذكره من وجهين:

الأول: أنه لم يفرق بين المدخلين، وواقع الكتابين يؤكد ذلك، كما تقدم في مؤلفات الحاكم.

الثاني: أنه ذكر أن كتاب عبد الغني بن سعيد في أوهام المدخل الذي نشر في حلب. وليس الأمر كذلك؛ فإن الأوهام المذكورة في كتاب الأزدي واقعة في (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم)، والذي نشر بحلب هو المدخل إلى الإكليل، والله أعلم.

(٣) (فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٢٢٣).

أ - قال ابن تيمية: قال الحاكم في كتاب (المدخل): عبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني، روي عن أبيه أحاديث موضوعة[١].

وهذا النقل ورد بلفظه في نسخة شهيد علي من الكتاب موضوع البحث كما في الترجمة: ١٣٠.

ب- وكذلك فعل ابن حجر في (اللسان)[٢]، وفي مواضع كثيرة من (التهذيب)[٣]. بل لا يكاد يتجاوز هذه التسمية، وقد أشرت إلى هذه المواضع في حواشي الكتاب ضمن توثيق النص.

٧- **(المدخل إلى معرفة الصحيحين)**.

أ - أورده بهذه التسمية الأستاذ فؤاد سزكين[٤].

ب- وكذا الأستاذ محمد راغب الطَّبَّاخ[٥].

هذا ما اطلعت عليه من الأسماء التي أُطلقت على هذا الكتاب.

وقد كُتب في صفحة العنوان كما في مصورة نسخة شهيد علي:

(كتاب المدخل تأليف الشيخ الإمام العلامة . . . الحاكم النيسابوري رحمه الله ورضي عنه، صنفه قبل كتاب المعرفة أعني كتاب (المدخل إلى معرفة الإكليل) لا (المدخل إلى معرفة الصحيحين . . .).

---

(١) (مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٣).

(٢) انظر: (اللسان ٤/ ٧٢، ١٤٦).

(٣) انظر: (التهذيب ١/ ٣٧٠).

(٤) (تاريخ التراث ١/ ٣٧٠).

(٥) المدخل في أصول الحديث ضمن (مجموعة الرسائل الكمالية ٢/ ١١٥).

وهذا يوحي بأن للحاكم أكثر من كتاب باسم المدخل، الأول (المدخل) فقط، الثاني: (المدخل إلى معرفة الإكليل)، الثالث: (المدخل إلى معرفة الصحيحين).

وبعد البحث والتحري عن مؤلفات الحاكم لم أجد من ذَكَر له سوى ثلاثة كتب باسم المدخل، وهي: (المدخل إلى معرفة الإكليل)، وقد نُشر في حلب بعنوان (المدخل، في أصول الحديث) كما تقدم التنبيه على ذلك عند ذكره في مؤلفات الحاكم.

أما المدخل الثاني: فهو كتابنا هذا الذي بين يدي القارئ.

وأما الثالث: فهو (المدخل إلى معرفة المستدرك). وهذا قَلَّ من ذكره، إذ لم أجد من ذكره سوى ابن الصّلاح في صيانة صحيح مسلم، كما تقدم في ذكر مولفات الحاكم. ويؤيد كونه غير المدخلين السابقين أن ما نقله ابن الصلاح عن الحاكم لم أجده في المدخلين الآخرين.

وعلى كل حال فالذي يظهر لي أن الذي كتب العنوان على الغلاف أراد أن ينبه إلى التفريق بين المدخلين كأنه يقول: ليس مرادي بكتاب (المدخل) الذي في هذه النسخة (المدخل إلى معرفة الإكليل)، ولكن مرادي (المدخل إلى معرفة الصحيحين) كما يُعرف ذلك بمقارنة تلك النسخة بنسخة (المدخل إلى معرفة الإكليل).

مما تقدم يبين أنه أُطلق على هذا الكتاب عدة أسماء.

ويظهر أن تسميته بـ (**المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين**) هي الأنسب لمضمون الكتاب، كما سيتضح في الفقرة التالية.

ولاحتمال أن الحاكم اختصر اسمه حينما ذكره في المستدرك، وكذا بقية من أشرت إلى ذكرهم له؛ لجريان عادة المصنفين باختصار عناوين الكتب الطويلة، ولعل بعضهم لم يستحضر اسمه الكامل، والتزم ابن خير الاشبيلي بذكر اسمه الكامل؛ لعناية أصحاب الفهارس بضبط أسماء الكتب، واقترب من ذلك الامام ابن تيمية.

وأما تسمية الحاكم له في قوله: وقد جهدت في الذب عنهما في (المدخل إلى الصحيح) فقد عبر بالصحيح - على ما يبدو - تغليبا لصحيح البخاري؛ إذ اختصه بأكثر موضوعات الكتاب كما سيتبين من الحديث عن موضوع الكتاب.

وأما بقية التسميات فهي غير مُميِّزة للكتاب عن كتاب (المدخل إلى معرفة الإكليل).

ب - موضوعه والقصد من تأليفه ومنهج المؤلف فيه:

أما موضوعه من حيث الجملة فهو ذكر الرواة المخرج عنهم في الصحيحين من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى شيوخ البخاري ومسلم مبوبا إياهم بعدة اعتبارات.

وأهم ما قصده الحاكم بتأليف هذا الكتاب هو الذب عن الصحيحين، ورد طعن الطاعنين فيهما؛ فقد صرح بذلك في أكثر من موضع من الكتاب. فقال في أول فصل: (من عيب على البخاري ومسلم): والغرض في هذا الموضع الذب عنهما - أي الإمام البخاري والإمام مسلم - فيما عيب على كل واحد منهما من إخراج جماعة ممن تقدم ذكري لهم في المسندين الصحيحين.

كما أنه يشير خلال هذا الفصل مراراً إلى الدفاع عنهما وخاصة

مسلما، كما في التراجم ١، ٢، ٣ ممن عيب على مسلم، والتراجم ١٧، ٢٤ ممن عيب على البخاري.

وقال في أول فصل المُهْمَلين: وجرت بيني وبين شيخ لنا من أهل الصنعة ممن خفي عليه محل محمد بن إسماعيل في الإتقان والورع والتمييز مناظرة، فتعرض بالطعن عليه بأنه حدّث في الجامع عن جماعة من شيوخه لم يَنْسُبْهم، ودلَّس ذلك لضعفهم؛ كي لا يُعرفوا، فيظهر به حالهم، فقلت مجيباً له.. فاحتُج له علي بأنه قد روى عن أحمد غير منسوب، ولا يؤمن أنه محمد ابن حميد... فلم أزل أتتبع هذه الروايات المعدودة في كتابه... إلى أن منَّ الله بالشفاء فيها والوقوف بالدلائل والشواهد عليها، فجمعتها في هذا الموضع ليرتفع به اللبس.

وقال في المستدرك: وقد جَهدْتُ في الذَّب عنهما في (المدخل إلى الصحيح) بما رضيه أهل الصنعة[1].

غير أنه أورد فصلا في بداية الكتاب، ذكر فيه جملة من الضعفاء الذين يرى أنه لا تحل الرواية عنهم، وهؤلاء لا رواية لهم في الصحيحين سوى اثنين منهم كما سيأتي التنبيه عليه.

ولعل الحاكم أراد بذكر هذا الفصل ضمن هذا الكتاب الإشارة إلى براءة الصحيحين من الاشتمال على هذا الصنف من الرواة الذين هم محل الطعن.

كما أورد فصولاً أخرى تتعلق برجال الصحيحين من جوانب أخرى غير الذب عن الشيخين كما سيتبين فيما بعد.

(١) «المستدرك ١/ ٣».

وهذا عرض مجمل لفصول الكتاب يبين ما اشتمل عليه:

المقدمة: وفيها أورد المؤلف جملة من الأحاديث في وجوب اتباع السنة، والوعيد لتاركها، والترغيب في التبليغ عن النبي ﷺ، والندب إلى الأمانة والدقة في التحمل والأداء، وعظم أجر المحدث، و الوعيد الشديد لكاتم العلم، وللكاذب على رسول الله ﷺ، كما ذكر بعض الأخبار الواهية التي يغتر بها الكذّاب، فيتوهم أنه محتسب في وضعه الحديث.

وبعد ذلك ساق جملة من الأحاديث والآثار التي تدل على أن في رواة الحديث كذّابين، وأنه ينبغي معرفتهم، ثم خلص إلى أنه قيل: «إنه لا يصح من الحديث إلا ما رواه الثقات الذين أخرج عنهم البخاري ومسلم» وذكر أن هذا القول لا يعجبه معلِّلاً هذا بأن (الصحيحين) لم يستوعبا الصحيح، ولم يحكم الشيخان أن من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح، بل إن المجروحين أقل بكثير من المُعَدَّلين.

وذكر أن العلماء فرقوا بين دلالات ألفاظ الجرح والتعديل، ثم قال: وأنا مبيّن - بعون الله وتوفيقه - أسامي قوم من المحدثين ممن ظهر لي جرحهم اجتهاداً ومعرفة بجرحهم. . .

بعد هذه المقدمة ساق المؤلف كلامه ضمن عدة فصول كما يلي:

الأول: ذكر أسامي قوم من المحدثين ممن ظهر له جرحهم، وأنه لا تحل رواية أحاديثهم إلا بعد بيان حالهم، وأورد في هذا الباب ثلاثة وثلاثين ومائتي راو.

الثاني: ذكر رجال الصحيحين، الصحابة ثم التابعين فمن بعدهم، مرتبين

على حروف الهجاء بالنسبة للحرف الأول من الاسم، مميزًا من اتفق عليه الشيخان ومن انفرد به كل منهما عن الآخر، فبلغ ما اتفقا عليه ١١٥٨ تقريبا، وما انفرد به البخاري: ٤٣٣، وما انفرد به مسلم: ٧٧٦.

وسيأتي الاستدراك عليه في ذلك خلال التعليق على الكتاب وضمن المآخذ عليه.

الثالث: ذكر مشايخ البخاري الذين لقيهم وسمع منهم، ثم روى عن رجل منهم . . . وأورد في هذا ستة وأربعين شيخا، وبيّن مواضع، الرواية بالواسطة للجميع، أما الرواية المباشرة فتارة يذكرها، وتارة يهملها.

الرابع: ذكر أسامي من لم يعتمدهم البخاري منفردين، بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم.

فأورد في هذا أربعة وسبعين راويا، وبيَّن موضع استشهاد البخاري بهم.

الخامس: ذكر أسامي المشهورين بالكنى في الصحيحين، من الصحابة ثم من التابعين فمن بعدهم، وبلغ ما ذكر من أصحاب الكنى مائتين وثلاثة وستين.

السادس: الذب عن الشيخين فيما عيب على كل واحد منهما من إخراج جماعة من المجروحين، فَذَكر الرواة الذين عيب على مسلم الحديث عنهم في المسند الصحيح، فبلغ ذلك سبعة وتسعين راويا.

ثم ذكر أسامي من أخرجهم البخاري في الصحيح ونُسِبوا إلى نوع من الجرح، فأورد خمسة وثلاثين راويا.

السابع : ذكر شيوخ البخاري الذين أهمل أنسابهم. وقد أورد في هذا ثلاثة وستين شيخا.

الثامن : ذكر أسامي من ذكرهم البخاري في الجامع الصحيح من الشيوخ الذين لقيهم وسمع منهم، ثم لم يحدث عنهم في الكتاب الصحيح، واستشهد بهم بأن قال: وقال فلان. وأورد في هذا خمسة عشر شخصاً.

التاسع: ذكر مشايخ روى البخاري ومسلم عنهم في الصحيحين.

وقد ذكر هؤلاء في الفصل الثاني من الكتاب ضمن رجال الصحيحين، ثم أعاد ذكرهم في فصل خاص بهم باعتبار أنهم شيوخ مباشرون للبخاري ومسلم أو لواحد منهما.

وبنهاية هذا الفصل انتهى الكتاب.

فائدته وأهميته:

تتجلى فائدة هذا الكتاب وأهميته فيما يلي:

١- حَصَرَ رجال الصحيحين في مؤلف خاص بهم، وميّزهم عن غيرهم.

٢- كشف وأوضح حال كثير من الرواة الضعفاء، وأبان لنا حكم الحاكم أبي عبد الله فيهم.

٣- كشف عن كثير من دقائق أسانيد الكتابين الصحيحين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما، وردَّ كثيراً من الطعون في رجال الصحيحين، وبيّن وجه العذر للإمامين في كثير مما أُخذ عليهما.

٤- ويزيد الكتاب أهمية في موضوعه خاصة، وفي الجرح والتعديل وعلم

الرجال بشكل عام، أن مؤلفه قد خصص جانبا كبيراً من اهتمامه للصحيحين، يدل على ذلك مؤلفه (المستدرك على الصحيحين)، وما يتضح في كتاب (المدخل) - موضوع البحث - من تتبع الحاكم وسَبْرِه واستقرائه للصحيحين، وذكره لمواضع الاستشهاد لما يقرره من نتائج ودفاع، مع الإفاضة في ذلك في كثير من المواضع.

٥- ويؤكد أهمية هذا الكتاب كثرة نقول الأئمة عنه سواء فيما يتعلق برجال الصحيحين، أو ما يتعلق بمباحث الجرح والتعديل عموما.

ويتميز المدخل عن الكتب التي قبله بأنه خُص الكلام فيه عن رجال الصحيحين إذا استثنينا فصل الضعفاء، ثم إن ما تناوله من جوانب عن رجال الصحيحين لم يجتمع مثلها في كتاب غيره حسبما أعلم، ويؤكد هذا ما سيأتي في المبحث التالي.

الموازنة بين كتاب (المدخل) وما أُلِّف في موضوعه:

لم يوقفني البحث على أحد قبل الحاكم جمع كل ما شمله كتاب (المدخل إلى معرفة الصحيحين) من جوانب في كتاب مستقل؛ فهو أول من فعل ذلك.

وكذلك لم أجد أحدا سلك مسلكه في التفصيل لكل ما تعرض له من جوانب؛ ولذا يعد كتاب (المدخل) هذا حسب علمي حتى الآن أجمع وأعمق كتاب أُلِّف في رجال الصحيحين.

أما ما سبقه أو عاصره أو لحقه فأقل شمولا وأقل عمقا من حيث الجملة، **وذلك على النحو التالي:**

أ - ما ألف في رواة البخاري ومسلم، وأهمه ما يلي:

١ - (رجال البخاري ومسلم)[١] لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

٢ - (ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء) للدارقطني[١].

٣ - (أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد بكل منهما)[٢] للدارقطني.

٤ - (رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وما انفرد به أحدهما عن الآخر) للدارقطني.

٥ - (تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين)[٣] للحسيني الجياني المتوفى سنة ٤٩٨هـ.

٦ - (التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين)[٤] للجياني.

ولعله قسم من الكتاب السابق؛ لأن من مشتملات الكتاب السابق بابين، أحدهما في الأوهام الواردة في صحيح مسلم، والثاني في الأوهام الواردة في صحيح البخاري[٥].

٧ - (الجمع بين رجال الصحيحين)[٦] جمع محمد بن طاهر بن عمر القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧ هـ.

---

(١) (تاريخ التراث) لسزكين ١/ ٣٤٣). (٢) (تاريخ التراث لسزكين ١/ ٣٤٤).

(٣) (تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/ ٣٦٨، تاريخ التراث ١/ ٣٤٤).

(٤) (تاريخ التراث لسزكين ١/ ٣٤٤).

(٥) فهرس الحديث بجامعة الملك سعود ص:

(٦) (تاريخ التراث لسزكين ١/ ٣٤٤). وقد طبع هذا الكتاب في الهند سنة ١٣٢٣هـ.

٨ - (المُعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم)[١] تأليف: محمد بن إسماعيل بن خلفون، المتوفى سنة ٦٣٦هـ.

٩ - (رجال البخاري ومسلم)[٢] تأليف: أحمد بن أحمد بن موسى الهكّاري المتوفى سنة ٧٦٣هـ.

١٠ - (الرياض المستطابة في جملة من روي له في الصحيحين من الصحابة)[٣] تأليف: يحيى بن أبي بكر العامري، المتوفى سنة ٨٩٣هـ.

١١ - وجمع بين رجال الصحيحين أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري المعروف باللالكائي، المتوفى سنة ٤١٨هـ[٤].

ب - ما ألف في رجال البخاري، وأهمه ما يلي:

١ - (أسامي من روي عنهم البخاري)[٥]، تأليف عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ.

٢ - (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند محمد بن إسماعيل البخاري)[٦]. تأليف: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

---

(١) تاريخ التراث لسزكين ١/ ٣٤٤).

(٢) (فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية ٢/ ١٤٢).

(٣) (تاريخ التراث ١/ ٣٤٤). والكتاب مطبوع ومتداول.

(٤) (تاريخ التراث ١/ ٣٤٤). وقد طبع الكتاب في الهند سنة ١٣٣٣هـ.

(٥) الكتاب مخطوط في الظاهرية حديث ٣٨٩ (الأوراق ٩٢ - ١١٠، قبل سنة ٦٠٨هـ أنظر: (العش ٢٠٦، ٢٠٧، تاريخ التراث لسزكين ١/ ٤٩٣).

(٦) الكتاب مخطوط في (لاله لي ٢٠٨٩، ١٦ ورقة، سنة ٧٣١هـ) انظر: تاريخ التراث ١/ ٣٤٢).

٣ - (أسماء رجال صحيح البخاري)[١]، تأليف أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسيني الكلاباذي، المتوفى سنة ٣٩٨هـ.

٤ - (التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح)[٢]، تأليف: أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ.

٥ - (أسامي شيوخ البخاري وكتابهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم)[٣]، تأليف: الحسن بن محمد الصاغاني المتوفى سنة ٦٥٠هـ.

٦ - (البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح) لأبي زرعة، ابن العراقي، المتوفى سنة ٨٢٦هـ.

٧ - (المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنى) تأليف: محمد بن أحمد بن موسى بن عبد الله الكفيري العجلوني، المتوفى سنة ٨٣١هـ[٤].

٨ - (غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام) تأليف: محمد بن داود بن محمد البازلي، المتوفى سنة٩٢٥هـ.

---

(١) تاريخ التراث ١/ ٣٤٢، كشف الظنون ١/ ٥٥٥).

(٢) الكتاب مخطوط في مكتبة نور عثمانية برقم ٧٦٦، ومصور في معهد المخطوطات في القاهرة على الفيلم برقم ٨٣٤، ١٨٨ ورقة.
وفي علمي أن الأستاذ أبو لبابة حسين قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه.

(٣) المخطوط في قرة جلبي ٦٨، ٧١ ورقة كتب بين سنة ٦٤٤ - ٦٥٠هـ بخط المؤلف، وله مصورة في جامعة الملك سعود برقم ١و٢١٣ مصطلح حديث.

(٤) انظر: (الضوء اللامع للسخاوي ٧/ ١١١. ويوجد الكتاب مخطوطا في ييل - ٢٥٤، ٤٤ ورقة، سنة ١٤٢١م بخط المؤلف. أنظر: (تاريخ التراث ١/ ٣٤٢).

٩ - (رجال صحيح البخاري) تأليف: عبد الرحمن بن أبي الخير التُّسْتَري النصربوني في ٤٢٩ ورقة[١].

١٠ - (أسامي رواة صحيح البخاري)[٢] تأليف: حسن بن حسن صوفي زاده، المتوفى سنة ١٢٧٩هـ.

١١ - (عقد الجمان اللامع المنتقى من قعر بحر الجامع) وقد نظم فيه المؤلف أسماء المحدثين ورتَّبهم ترتيبا أبجدياً - يعني هجائيا - تأليف: محمد بن محمد بن علي القوجيلي[٣].

١٢ - (الصحابة الذين خرج لهم البخاري في صحيحه)[٤]: لمؤلف مجهول.

١٣ - التعريف برواة البخاري للإمام بدر الدين العيني، وذلك في شرحه المسمى (عمدة القاري) حيث يخصص فقرة من الشرح للتعريف برواة الأحاديث التي يشرحها تعريفا مجملا، ويعنونها بقوله: (بيان رجاله)، ويترجم للراوي في أول مرة يرد فيها في الصحيح فقط، ولا يعرِّج عليه عند تكرره بعد ذلك، اعتمادا على تعريفه السابق، وقد ينبه على تقدمه، وقد لا ينبه.

١٤ - أبحاث ابن حجر في (الهدى) و (فتح الباري) كما سيتضح في حواشي الكتاب.

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/ ٩٩، تاريخ التراث ١/ ٣٤٣.

(٢) تاريخ التراث ١/ ٣٤٣.

(٣) وقد طبع الكتاب في إستانبول سنة ١٢٨٢هـ. انظر: (تاريخ التراث ١/ ٣٤٣).

(٤) يوجد الكتاب مخطوطة في (لاله لي ٢٠٨٩/ ٧ (٧٠ ب/ ٧١ أ) من القرن الثامن. انظر: تاريخ التراث ١/ ٣٤٣).

جـ - ما ألف في رجال مسلم، ومن أهمه ما يلي:

١ - (رجال صحيح مسلم) تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني، المعروف بابن مَنْجُوَيَة سنة ٤٢٨هـ[١].

٢ - (تسمية رجال صحيح مسلم الذي انفرد بهم عن البخاري)[٢] لمحمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

٣ - (تسمية رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري) للدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٣هـ.

٤ - أبحاث المازري وابن الصلاح ومن بعدهما حتى النووي في شروحهم.

هذه أهم الكتب التي تشترك مع كتاب (المدخل) في موضوع أو أكثر من موضوعاته.

وقد قدَّمت أنه يختلف عنها جميعا في أنها لم تستوعب كل ولا معظم الجوانب التي تناولها، ولم تتعمق فيما شاركته في تناوله مثلما تعمق.

أما المقارنة التفصيلية فسأكتفي فيها بثلاثة كتب؛ وذلك لشمولها كثيرا من الجوانب التي تعرض لها الحاكم في (المدخل)، كما أن مؤلفيها ممن عاصر الحاكم، كالدارقطني، أو تأخر عنه فنقل من كتب من تقدمه ممن أشرت إلى أسماء كتبهم، بالإضافة إلى نقله عن الحاكم، وذلك كالباجي وابن القيسراني.

---

(١) (التقريب ١/د، كشف الظنون ١/ ٥٥٩).

(٢) تاريخ التراث ١/ ٣٦٥.

وإليك تفصيل ذلك:

فأما كتاب الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ فهو عبارة عن ثلاثة أجزاء حديثية:

الجزء الأول: في الصحابة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه مما اعتنى به الحميدي، ونبَّه عليه.

الثاني: فيه ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند محمد بن إسماعيل البخاري.

الثالث: جزء فيه تسمية رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري.

وقد أورد في كل جزء ما أراد ذكره فيه من الرجال، من غير أن يمهِّد لذلك بمقدمة، بينما فعل الحاكم ذلك، فقد أورد في أول المدخل مقدمة مستفيضة تقدمت الإشارة لمحتوياتها عند الكلام عن موضوع الكتاب، كما مهَّد لأغلب فصول كتابه بتمهيد لكل فصل، بيَّن فيه الهدف من ذكره، وحدَّد منهجه فيه، ولا شك أن هذا أفيد وأوضع لمضمون الكتاب، فيعد ذلك مما يمتاز به كتاب المدخل على كتاب الدارقطني.

وحين أورد الدارقطني أسماء الصحابة لم يُمَيز من اتفقا عليه، ومن انفرد به كل منهما، بل ذكر عنوان الجزء كما تقدم، وفي نهاية الجزء قال: ما حُمِّر في عدده فذلك العدد في الصحيحين، وما لم يحمَّر ففي البخاري[1].

(١) (رجال البخاري ومسلم ل ٣ أ).

وفي الجزء الثالث أورد أفراد مسلم من الصحابة ضمن التابعين، بينما الحاكم خص الصحابة بفصل مستقل، والتزم تمييز من اتفقا عليه منهم ومن انفرد به كل منهما، فقال: وأنا مبين بمشيئة الله عز وجل أسامي من أخرجهم محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - في الجامع الصحيح ومسلم بن الحجاج على ثلاثة أوجه:

أ - ما اتفقا عليه. ب- ثم ما تفرد البخاري بإخراجه.

جـ - ثم ما تفرد مسلم بإخراجه، على حروف المعجم[1].

ولكنه لم يف ببعض هذا الالتزام، ووفى ببعضه، فأثبت عند آخر بعض الأسماء (البخاري وحده) أو (مسلم وحده).

ولم يبالغ في اختصار أسمائهم كما فعل الدارقطني الذي يكتفي بذكر الاسم الأول أو الكنية، ولا يكاد يزيد على ذكر اسم الصحابي واسم أبيه.

كما أن الدارقطني لم يستوعب ذكر الصحابة، بل فاته الكثير، فجملة ما ذكره منهم مائة وسبعة وسبعون.

في حين أن الحاكم ذكر ثلاثة عشر ومائتي راوٍ من الصحابة وإحدى وثلاثين راوية من الصحابيات[2].

وأما الجزء الذي أورد الدارقطني فيه رجال البخاري، فذكر فيه من روى له البخاري وإن شاركه في ذلك مسلم.

---

(١) (المدخل ص: ٢٣٢).

(٢) انظر (المدخل ص ٢٩١).

وقد أوردهم سردا غير ملتزم ترتيبا دقيقا، فإضافة إلى أنه لا يراعي إلا الحرف الأول من الاسم يقدِّم بعض الحروف على بعض، فقد قدَّم حرف الواو على الهاء[1]. وفي الصحابة ذكر حرف العين في الأول، وفرق الهمزة وبعض الحروف على غيرها في سياق سرد أسمائهم[2]، بخلاف الحاكم فإنه أقرب إلى التزام الحرف الأول، وإخلاله بمراعاة ذلك قليل، بالنسبة للدارقطني.

ومع أن الدارقطني يبالغ في الاختصار إلا أنه قد ينبِّه على خلاف في نوع الرواية وتحديد اسم الراوي كما في الترجمة[3].

ويشارك في ذلك الحاكم مع زيادة تفصيل كما في بعض التراجم[4].

أما الجزء الثالث والذي أورد فيه رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري، فقد سلك فيه مسلكه في رجال البخاري، في الاختصار ومراعاة الحرف الأول غالباً.

وأما الحاكم فعند ذكره للتابعين فمن بعدهم إلى البخاري ومسلم أوردهم في سياق واحد، ذاكرا من اتفقا عليه من كل اسم، ثم من انفرد به البخاري، ثم من انفرد به مسلم، ثم يقول: ما اتفقا عليه من بقية هذا الحرف، أو وأخرج البخاري وحده من بقية هذا الحرف.

---

(١) انظر (رجال مسلم ل ٩).

(٢) انظر (رجال البخاري ل ١، ٢).

(٣) انظر (رجال البخاري ل ٧، ٨).

(٤) انظر (المدخل ص ٣١١ ت: ٤٦، ٣٣٦ ت: ٧١٣، ٣٤١ ت: ٧٥٢، ٤٠٦ ت: ١٢٢٢، ٤٠٧ ت: ١٥٠٨).

وقد يقدِّم من أخرجهم مسلم على من أخرجهم البخاري من الاسم المعين ، وذلك نادرا كما في من اسمه[1]، عبيد الله .

ولم يبالغ في الاختصار، وزاد تحديد محل رواية بعضهم في الصحيحين، وخاصة إذا كانت الرواية استشهادا أو متابعة كما في الترجمة[2].

وفي هذا تطبيق لموضوع الكتاب على واقع الصحيحين .

وأما ابن القيسراني، فقد صنف كتاب (الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني)، وبدأ الكتاب بمقدمة أثنى فيها على الكتابين الصحيحين، واستعرض ما أُلفّ في موضوع كتابه، وقال: ووقفت على كثير من تصانيف هؤلاء المتقدمين والمتأخرين في هذا الفن، فلم أر أحداً شفى في تصانيفه إلا رجلين - يعني الكلاباذي والأصبهاني - سلكا في تصنيفهما طريقا بين الطريقين، ذكرا الاسم وطرفاً من مشايخه الذين حدث عنهم في الكتاب، ومن روى عنه في الكتاب فقط، وبما استقصيا هذا المعنى في المحدث والمحدث عنه .

كما بيَّن في هذه المقدمة سبب تأليفه وعمله فيه، فقال: ولما رأيت أكثر الأسماء مما اتفق عليه وأقلها مما انفردا به حملني ذلك على أن جمعت الكتابين، ليخف حجمه، ويكثر نفعه، ثم أُورد ما أورداه واستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يُستغنى عنه من التطويل، وأشير عند ذكر الراوي الذي

(١) انظر (المدخل ص ٤٤٨، ٤٤٩).

(٢) انظر (المدخل ص ٤٥١).

له حديث واحد عندهما أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث، إما باسناده إن علوت فيه، وإما بمتنه إن وقع نازلا، وكذلك أبيِّن ما تكلم فيه الحفَّاظ من علل وأحاديث أدخلاها في الصحيحين عند ذكر الراوي المشهور بتلك الرواية، وأذكر هل لما علل به ذلك الحديث وجه أو لا، وأبين من أوردا أحاديثه استشهاداً به ومن أورداه مقرونا بغيره قبل متن الحديث، أو بعده مردوفا به، ومن أوردا له حديثا في موضع، وأوردا له في غير ذلك الباب حديثا آخر، فنسباه إلى غير النسبة الأولى؛ لئلا يُظَن أنهما اثنان، ومن أورداه غير منسوب، فقالا أو أحدهما: حدثنا فلان، ويشتبه به غيره، ومن حدَّثا عنه وحدَّثا عن رجل عنه ووقع لأحدهما عاليا وللآخر نازلا، وأرتِّب على نسق حروف المعجم ما اتفقا عليه وما انفردا به[1].

وبهذا يظهر اتحاد كتابي (المدخل) و (الجمع) في الموضوع على وجه العموم، وكذا في إيراد مقدمة أول الكتاب، غير أن الحاكم توسع في المقدمة، ولم يكتف بها، بل قدم لأغلب فصول الكتاب كما مر.

أما في الترتيب فقد أورد ابن القيسراني رجال الصحيحين في سياق واحد مراعيا الحرف الأول فقط، فقد ذكر إسحاق وأيمن قبل أبان وأبي[2] ذاكرا من اتفقا عليه. ثم من انفرد به البخاري، ثم مسلم من كل اسم، كأحمد ومحمد، فيقول مثلا: باب الألف

(ممن اسمه أحمد مما اتفقا عليه)

(١) الجمع ١/ ٣، ٤.

(٢) الجمع ١/ ٢٩، ٣٩، ٤١.

(أفراد البخاري ممن اسمه أحمد)

(أفـراد مسلم ممن أسمه أحـمد)

(ممن اسـمه حكـيم عـندهما)[1]

بينما الحاكم بالإضافة إلى مراعاته الحرف الأول قسَّم الكتاب تقسيما موضوعياً، فخصَّ كل جانب مما أشار إليه ابن القيسراني بفصل خاص، فسرد الحاكم رجال الصحيحين سرداً مختصراً ذاكرا ما اتفقا عليه من كل اسم، ثم ما انفرد البخاري ثم مسلم كما فعل ابن القيسراني.

ولكن الحاكم عقد فصلا لمن استشهد بهم البخاري. وتلحظ عنايته بمن استشهد بهم مسلم كما اعتنى بمن اسشهد بهم البخاري.

كما عقد فصلا لمن روى عنه البخاري بالواسطة، وقد روي عنه مباشرة في موضع آخر من الصحيح، وفصلا للمشهورين بالكنى، وفصلا آخر لمن عيب على البخاري ومسلم الرواية عنهم في الصحيحين، وفصلا لشيوخ البخاري ومسلم المباشرين.

وبهذا يتناول الحاكم كل ما أشار إليه ابن القيسراني بتفصيل وتحديد أكثر، غير أن ابن القيسراني عند ذكره للراوي وليس له في الصحيحين أو أحدهما إلا حديث واحد يحدَّد موضع روايته تحديداً أدق في الغالب مما يحصل في (المدخل)، وذلك بذكر الكتاب والباب وطرف الحديث وسنده

(١) انظر: (الجمع ١/ ٥، ٨، ١٠٥).

أحيانا، كما في ترجمة أحمد بن منيع البغوي[١]، وقطبة بن مالك[٢]، وقطن بن نسير الغبري[٣]، وكثير بن العباس[٤].

وهذا أفيد وأدق من عدم التفصيل لموضع الرواية الذي نجده في أغلب كتاب (المدخل).

كما أن ابن القيسراني يتوسع في ذكر سياق نسب الراوي أكثر من الحاكم، ويهتم بذكر عدد من شيوخه وبعض تلاميذه، وينبه على الأفراد من الرواة، ويعنون لهم عند آخر الحرف بعنوان (التفاريق) فيقول: ومن تفاريق الأسامي[٥]، (أفراد مسلم من تفاريق الأسامي)[٦].

بينما لا يهتم الحاكم بذلك في الغالب.

ويلحظ اختلافهما في القول بأن الراوي اتفقا عليه أو انفرد به واحد منهما، كما في التراجم: ٤٢[٧]، ٣٥٤[٨]، ٣٨٣[٩]، ٤٢٦[١٠]، ٤٢٩[١١]، ٦٢٧[١٢]، ٦٣٧[١٣].

كما يلحظ اختلافهما في القول بأن له رواية في الصحيحين أو أحدهما أو ليس له رواية. كما في الترجمة: ٣٣٩[١٤]. وكما في ترجمة الحسين ابن

(١) انظر: (الجمع ١/ ٧).
(٢) انظر: (الجمع ٢/ ٤٢٤).
(٣) انظر: (الجمع ٢/ ٤٢٥).
(٤) انظر: (الجمع ٢/ ٤٢٧، ٤٢٨).
(٥) (الجمع ٢/ ٤٢٦).
(٦) (الجمع ٢/ ٤٢٧).
(٧) (المدخل ص ٢٢٨).
(٨) (المدخل ص ٢٧٥).
(٩) (المدخل ص ٢٨٢).
(١٠) (المدخل ص ٢٩٢).
(١١) (المدخل ص ٢٩٢).
(١٢) (المدخل ص ٣٠٣).
(١٣) (المدخل ص ٣٠٤).
(١٤) (المدخل ص ٢٧٢).

حسن بن يسار من آل مالك بن يسار[١].

وأما أبو الوليد الباجي: فقد صنّف كتابه: (التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح).

وقد مهد له بمقدمة مستفيضة كما فعل الحاكم، إذ تعرض فيها لذكر سبب تأليفه، وأورد فيها أسانيد ما نقله من كتب المتقدمين عليه، ومنهم الحاكم أبو عبد الله، ثم ساق عدة مقدمات يعلم بها منهج الجرح والتعديل.

ومن هذه المقدمات ما تضمنته الأبواب التالية:

١- باب في معرفة الجرح والتعديل[٢].
٢- باب في جواز الجرح وأنه ليس من باب الغيبة المنهي عنها، وإنما هو من الدين[٣].
٣- باب: الجرح والتعديل[٤].
٤- باب: وصف المجرح الذي يطرح حديثه، وتمييزه من العدل الذي يؤخذ بحديثه[٥].
٥- باب: في وجوب التحرز في الأخذ عن العدول[٦].
٦- باب: في ذكر أسانيد متفق على اطراحها[٧].

---

(١) (الجمع ١/ ٨٦).
(٢) (التعديل والتجريح ل ٢ ب، الباجي وكتابه ٢/ ٩).
(٣) (التعديل والتجريح ل ٣ أ، الباجي وكتابه ٢/ ١١).
(٤) (التعديل والتجريح ل ٣ ب، الباجي وكتابه ٢/ ١٢).
(٥) (التعديل والتجريح ل ٥ أ، الباجي وكتابه ٢/ ١٦).
(٦) (التعديل والتجريح ل ٥ ب، الباجي وكتابه ٢/ ١٧).
(٧) (التعديل والتجريح ل ٥ ب، الباجي وكتابه ٢/ ٢٠).

ومن ذلك ما تعرض له الحاكم في مقدمة المدخل، كما في إثبات شرعية الجرح والتعديل للرواة، والتنبيه على اختلاف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل حسب الأحوال، لكن الباجي اهتم بهذا أكثر من الحاكم.

ثم أورد نبذة عن نسب أبي عبد الله البخاري، وتاريخ مولده ووفاته، وحاله وحفظه وعلمه بالحديث، ووصف كتابه (الجامع الصحيح).

أما الحاكم فلم يتعرض لذلك لكونه تناول ترجمة البخاري ومسلم في كتابه (تاريخ نيسابور)، وأحال بذلك عليه، فقال كما سيأتي: أما محاسن هذين الإمامين وفضائلهما، فإنها أكثر من أن يحمل ذكرها في هذا الموضع. وقد أخرجت المنقول إلينا من فضائلها عند ذكرهما في (تاريخ نيسابور)[1].

ثم أورد الباجي رواة الصحيح في سياق واحد من الصحابة إلى البخاري مرتبين على حروف الهجاء حسب الترتيب المغربي[2] بمراعاة الحرف الأول من الاسم، وقد توسع في تراجم الكتاب، من حيث سياقه النسب، والاهتمام بذكر مواضع الرواية في الصحيح، وأقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً، وقد يهمل ذكر موضع الرواية كما في ترجمة شهر بن حوشب[3]، إلا أنه مال إلى الاختصار في النصف الثاني من الكتاب في أغلب التراجم.

---

(١) (المدخل ص ٦٧٤).

(٢) حروف الهجاء بترتيب أهل المغرب الذي اتبعه الباجي هي: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، لا، ي. انظر: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١/ ٣٣٧ هامش رقم ١، نقلا عن (الباجي وكتابه ١/ ٢).

(٣) (التعديل والتجريح ل ٦٩).

أما الحاكم فلم يذكر أقوال الأئمة إلا في عدد قليل من رواة البخاري، وذلك في فصل من عيب على البخاري ومسلم الرواية عنهم في الصحيحين.

كما أن الباجي يهتم - في الغالب - بذكر وفاة الراوي، وإيراد الخلاف في ذلك، في حين أن الحاكم لا يتعرض لذلك إلا قليلا.

وقد اهتم الحاكم بالذب عن البخاري فيما عيب عليه من الرواية عن بعض المتكلَّم فيهم، بل ذكر أن سبب إيراده لهم في كتابه هو الذب عن البخاري ومسلم، وإن كان لم يلتزم ذلك في كل راوٍ وبخاصة من عيب على البخاري.

ولكن الباجي لا يهتم بذلك كلية، بل يكتفي بإيراد أقوال العلماء جرحا وتعديلا، وقد تكون الأقوال كلها متفقة في التعديل أو التجريح، ولا يزيد في الغالب على ذلك.

وبهذا يتبين أن الحاكم أجاد في الدفاع عن الشيخين، واجتهد في بيان وجه العذر للبخاري ومسلم، ولم يكن ذلك من الباجي بالنسبة للبخاري الذي هو موضوع كتابه.

ومما تقدم يتبين تَمَيُّز جهد الحاكم في كتابه المدخل، وشدة عنايته بالصحيحين، واشتمال كتابه على ما لم تشتمل عليه كتب غيره، من المطالب والآراء المتعلقة برجال الصحيحين، بالإضافة إلى جودة التقسيم لهذه المطالب، وتخصيص فصل محدد لكل مطلب، مما يزيد الأمر تحديداً، ويسهل معرفة نوع رواية الراوي، ويزيل اللبس عن اسم المهمل منهم، ويحدد علاقته بالبخاري، وتتلمذ البخاري على الراوي وإن لم يرو عنه

مباشرة في الصحيح . . . ويجمع إلى ذلك العناية برجال مسلم، مما لا نجده في كتاب الباجي الذي حصر موضوع كتابه في رجال صحيح البخاري، وغير ذلك من دقائق علم أسانيد الصحيحين.

هـ - المآخذ والملحوظات على الكتاب:

بالرغم من أهمية الكتاب في موضوعه، وقيمته العلمية، ومميزاته التي قدمت الإشارة إليها، بالإضافة إلى جلالة قدر مؤلفه وحسن تصنيفه، بالرغم من هذا وذاك إلا أن جهد البشر لا يخلو من الملحوظات والمآخذ.

ومن أهم ما ظهر لي من خلال عملي في الكتاب وفحص محتوياته ما يلي:

١- عدم ترتيب المؤلف لذكر التراجم ترتيبا دقيقا مع التزامه بذلك، بل اكتفى بمراعاة الحرف الأول من اسم الراوي فقط، دون النظر لاسم أبيه واسم جده، بل ربما لا يلتزم الترتيب في الحرف الأول من اسم الراوي أيضا، فقد قدم حرف الواو على الهاء في فصل الضعفاء[١]، وفصل الصحابة، ولئن شاركه في هذا غيره، ممن ألف من أهل عصره في الرجال عموماً، فإنا نجده بالإضافة لذلك يقدم كثيرا من الحروف الأخرى على الألف في فصل الصحابة، حيث ذكر العشرة المبشرين بالجنة في أول الفصل[٢].

٢- عدم تمييزه من اتفق عليه الشيخان من الصحابة، ومن انفرد بالرواية

(١) انظر: (المدخل ص ١٧٧، ١٧٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤).

(٢) انظر: (المدخل ص ٢٥٥ت: ٤٢، ٢٥٨ت: ٥٢).

عنه كل واحد منهما ، مع التزامه ذلك، بل ميز بعضهم[١]، وترك الكثير[٢].

٣- تسليمه بجرح بعض من روى عنهم البخاري ومسلم، مع أن الراجح توثيقهم كما في التراجم[٣]: ٢٦، ٢٨، ٨٥، ٨٦، ممن عيب على مسلم.

وقد ذكرهم هو نفسه في الفصل الذي ذكره للذب عن الشيخين.

٤- تفرده بنقد بعض من أوردهم فيمن عيب على الشيخين للذب عنهما كما في الترجمة ٣١[٤].

٥- إهماله ذكر بعض من روى له الشيخان أو أحدهما، وذلك مثل ما يلي:

أ - معاذ بن هشام الدستواني . /ع (التقريب ٢/ ٢٥٧).

ب- يونس بن أبي النجاد الأيلي . /ع (التقريب ٢/ ٣٨٦).

وقد استدركت بعض من فاته في حواشي الكتاب[٥].

٦- كما أنه ذكر كثيرا من الرواة في رجال الصحيحين، وليس لهم في عامة المصادر الأخرى ذكر ضمن رجال الصحيحين أو أحدهما:

فمن الصحابة التراجم[٦]: ١٧، ٦٣، ٧٠، ٩٤، ٩٥.

ومن التابعين التراجم[٧]: ١٢٧، ٣٢٦، ٤٨٥.

---

(١) انظر: (المدخل ص ١٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٩٧).

(٢) انظر: (المدخل ص ٢٥٥ت: ٤٢، ٤٣).

(٣) انظر: (المدخل ص ٥٨٥، ٦٠٠، ٦٢٨).

(٤) انظر: (المدخل ص ٥٨٧).

(٥) انظر: (المدخل ص ٢٢١، ٢٢٢).

(٦) انظر: (المدخل ص ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٦٩).

(٧) انظر: (المدخل ص ٣٢٣، ٣٤٨، ٣٧٠).

وقد يكون الحق في ذكرهم مع الحاكم ، لمزيد اطلاعه وعنايته برجال الصحيحين أكثر من غيره، فاطلع على ما لم يطلعوا عليه، والله أعلم.

٧- ذكره لبعض الصحابيات في رجال الصحيحين، وليس لهن في الصحيحين سوى الذكر فقط كما في الترجمتين ١ ، ٢٤ من الصحابيات [١].

٨- يكون الراوي من الصحابة ويذكره في التابعين:

ومن أمثلة ذلك التراجم: ٣٤ في الصحابة ثم ٤١٩ في التابعين[٢]، ، ٥٩ في الصحابة ثم ٥٣٢ في التابعين[٣]، ٩٧ في الصحابة ثم ٧٥١ في التابعين [٤]، ١٣٤ في الصحابة ثم ٧٥٣ من التابعين[٥]، ١٢٩ في الصحابة، ثم ٨١٨ من التابعين[٦]، ١٠٤ في الصحابة، ثم ٩٤٥ من التابعين[٧]، ١٥٦ في الصحابة، ثم ٩١٥ من التابعين[٨].

٩ - يكون الراوي من التابعين، ويذكره في الصحابة كما في الترجمة ٤٤ من الصحابة، وقد أعاد ذكره في التابعين برقم ٣٨١[٩].

---

(١) انظر: (المدخل ص ٢٩٧، ٣٠٢).
(٢) انظر: (المدخل ص ٢٥٣، ٢٩٧).
(٣) انظر: (المدخل ص ٢٦٠، ٣٧٥).
(٥) انظر: (المدخل ص ٢٧٠، ٤١٢).
(٦) انظر: (المدخل ص ٢٧٩، ٤١٣).
(٧) انظر: (المدخل ص ٢٧٨ , ٤٢١).
(٨) انظر: (المدخل ص ٢٧٢، ٤٣٦).
(٩) انظر: (المدخل ص ٢٨٣، ٤٣٣).
(١٠) انظر: (المدخل ص ٢٥٥، ٣٥٥).

١٠- يكون الراوي متفقا عليه، ويذكره في أفراد البخاري:
ومن ذلك التراجم[١]: ٧٤٣، ٨٣٢، ١٥٧٨، ١٥٨٠، ١٦٤٤، ١٦٥٠، ١٨٢٠، ١٨١٢، ٢٠٣٨.

١١- يكون الراوي متفقا عليه: ويذكره في أفراد مسلم، كما في التراجم[٢]: ٣٧٥، ١٠٠٧، ١٠٣٤، ١١٢١.

١٢- يكون الراوي من أفراد البخاري، ويذكره في المتفق عليه:
كما في التراجم[٣]: ٣٨٣، ٤١٤، ٤٦٣، ١١٨٣، ١٨٠١، ٢٠٢٤.

١٣- يكون من أفراد مسلم، ويذكره في المتفق عليه، كما في التراجم[٤]: ٤٢، ١٥٥، ٤١٢، ٤٣٩.

١٤- يكون الراوي من أفراد مسلم، ويذكره في أفراد البخاري، كما في الترجمة[٥]: ٦٠٣، ٦٤٠.

١٥- يكون الراوي روى عنه البخاري تعليقا، ولا يعد البخاري روى عنه فيذكره في أفراد مسلم، كما في التراجم[٦]: ١٨٢، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٦١، ٤٣٤، ٤٨٠، ٥١٠.

١٦- يكون الراوي قد روى له البخاري تعليقا، ويذكره في رجال البخاري، كما في التراجم[٧]: ٦٧، ٦٨، ٢١٣, ٢١٨، ١١٦٠، ١٢١٠، ١٦٠٣.

---

(١) انظر: (المدخل ص ٤١١، ٤٢٣، ٥١٤).
(٢) انظر: (المدخل ص ٣٥٤، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٩).
(٣) انظر: (المدخل ص: ٢٧٢، ٣٦٠، ٣٦٦).
(٤) انظر: (المدخل ص: ٣١١، ٣٢٦، ٣٥٩، ٣٦٣، ٤٣٨، ٤٦١).
(٥) انظر: (المدخل ص: ٣٩١، ٢٤٤، ٢٧٧، ٢٨١، ٤٦٧).
(٦) انظر: (المدخل ص: ٣٢٩، ٣٤٩).
(٧) انظر: (المدخل ص: ٣١٤، ٣٣٣، ٣٣٤، ٤٦٣، ٤٦٩).

١٧- يكون مسلم روى عنه في المقدمة، ويذكره في أفراد مسلم، كما في التراجم[١]: ٦٨٧، ١٦١٧، ١٦٥٦، ١٧٨٧.

١٨- يكون الراوي روى عنه مسلم في المقدمة، ولا يذكره في رجال مسلم، بل يورده في أفراد البخاري، كما في التراجم[٢]: ٢٠٨، ٨٢٦.

١٩- في فصل شيوخ البخاري الذين روى عنهم بالواسطة نصَّ المؤلف على موضع رواية البخاري المباشرة، ثم ذكر روايته بالواسطة، وذلك كما في التراجم[٣]: ٣، ٥، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤-١٨.

ولكنه لا يشير إلى روايته المباشرة في كثير من الأمثلة التي ذكرها، وذلك كما في التراجم: ١، ٢، ٣، ٦، ٨، ١٠.

٢٠- ومما يلحظ أن الحاكم حين أورد من استشهد بهم البخاري في الجامع، وحدَّد مواضع الاسشهاد لم يفرق بين الشاهد والمتابعة، بل يطلق أحدهما على الآخر، وهذا رأي بعض علماء المصطلح[٤]، ويبدو أنه يأخذ به عموما؛ حيث جرى على ذلك في المستدرك[٥].

٢١- ومن الملحوظات أيضا على عموم الكتاب: كثرة التكرار بغير مسوغ ظاهر، وذلك:

أ - إما في موضع واحد كما في التراجم[٦]: ٨٤٩ ثم ٨٥٩، ١١٠٥، ١١١١.

---

(١) انظر: (المدخل ص: ٣٠٩، ٤٠٤، ٥٢٣، ٥٣٨، ٤٤٣).

(٢) انظر: (المدخل ص: ٣٣٢، ٤٢٢).

(٣) انظر: (المدخل ص: ٤٧٨، ٤٨٢).

(٤) (علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥).

(٥) (المستدرك ١/١٨، ١٩، ٢٦، ٤١).

(٦) انظر: (المدخل ص: ٤٢٥، ٤٥٧، ٤٥٨).

وكما في الترجمة[1] ٥ من مشايخ البخاري الذين روى عنهم بالواسطة.

ب- وإما في أكثر من موضع كما في التراجم[2]: ٤٣٧ ثم ٤٥٥، ٧٨٠ ثم ٥٠٩، ٥٩٣ ثم ٥٧٧ ثم ٦٠٣، ٧٣٦ ثم ٧٤٣.

جـ- وإما في أكثر من باب كما في التراجم[3]: ٣٤ من الصحابة ثم ٤١٩ من التابعين، ٥١ من الصحابة ثم ٤٨٦ من التابعين.

٢٢- لم يراع في الترتيب أسماء شيوخ المهملين، بل يذكر مثلا: أحمد عن يعلى بن عبيد، ثم أحمد عن محمد بن فضيل، ثم أحمد عن أحمد[4].

٢٣- عدم اسقصاء المواضع التي فيها شيوخ للبخاري قد أهملهم.

قال أبو علي الجياني: وقد جمع أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، المعروف بالحاكم في كتابه الذي رسمه بـ(المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم) بابا في هذا المعنى، لكنه لم يستوعب كل ما في الكتاب من ذلك[5].

---

(١) انظر: (المدخل ص: ٤٧٩).

(٢) انظر: (المدخل ص: ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٩١، ٥٩٣، ٥٧٧، ٣٩١، ٤١٠، ٤١١).

(٣) انظر: (المدخل ص: ٢٥٣، ٣٦١، ٣٥٨، ٣٧٠).

(٤) انظر: (المدخل ص: ٦٦٢، ٦٦٣).

(٥) (تقييد المهمل ل ١٩٢ أ).

والمطلع على كتاب الجياني يظهر له ذلك جلياً، إذ ذكر أكثر بكثير مما أورده الحاكم في كتابه.

٢٤- وقوع بعض الأوهام اليسيرة في ذكر مواضع الرواية كقوله: روى أبو عبد الله في صفة النبي ﷺ عن محمد بن عبد الرحيم - وهو صاعقة - عنه[١]. وإنما روايته عنه في باب: علامات النبوة، من كتاب المناقب.

٢٥- اقتصاره - غالبا - في الدلالة على مواضع الرواية على ذكر الكتاب فقط كقوله: وروي في الجامع عن محمد بن عبد الرحيم، صاعقة في الوضوء والصلاة، والجهاد عنه[٢].

وقد يقتصر على ذكر الباب كقوله: قال أبو عبد الله في باب إتيان اليهود. . .[٣].

٢٦- اختصاره - أحيانا - لاسم الكتاب عند ذكره لموضع الرواية كقوله: حدث. . عن ابن المبارك في كتاب: الذبائح[٤]. فقوله: (الذبائح) اختصار لكتاب: الذبائح والصيد.

وكقوله: حدث به. . . في كتاب: الاعتصام[٥]. فقوله: (الاعتصام) اختصار لكتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة.

٢٧- عدم استيعابه لذكر المواضع التي ورد بها الشيخ مهملا، كما في

---

(١) انظر: (المدخل ص: ٥٨٥).

(٢) انظر: (المدخل ص: ٥٨٦).

(٣) انظر: (المدخل ص: ٨١٣).

(٤) انظر: (المدخل ص: ٦٠٩). وانظر ص ٨١٤.

(٥) انظر: (المدخل ص: ٦٠٨).

أحمد بن إسحاق أبي إسحاق السلمي البخاري، ذكر موضع روايته عنه في الصلاة، وسورة الفتح، وصفة النبي ﷺ، وترك ذكر موضع روايته في أحاديث الأنبياء، والتفسير والتوحيد[1].

وهذه الملحوظات لا تنقص قدر الحاكم، ولا تمحو مميزات كتابه وفوائده التي قدمت ذكر أهمها، ولعل عذر الحاكم في كثير من ذلك أنه سوَّد الكتاب، وانشغل عنه قبل أن تتاح له فرصة تنقيحه وتبييضه.

ولقد كان للحاكم من رحابه الصدر والأريحية ما جعله يتقبل تتبع غيره من أهل العلم لأوهامه في الكتاب، وتعقبه فيها بالتسديد والتصويب.

جاء في (تذكرة الحفاظ): أن عبد الغني بن سعيد الأزدي قال: لمّا رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في (المدخل إلى الصحيح) بعث إليّ يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل[2].

ب - القسم الثاني: (تحقيق النص):

١- التعريف بنسخ الكتاب:

عندما وقع اختياري على أن يكون تحقيق كتاب (المدخل) موضوعاً لرسالة الماجستير كان في علمي أن لهذا الكتاب أكثر من نسخة.

فقد ذكر الدكتور فؤاد سزكين[3] أن منه نسخة في مكتبة شهيد علي في تركيا ضمن مجموع تحت رقم ٣٤٦/ ٢.

---

(١) انظر: (المدخل ص: ٦٦٢). (٢) (التذكرة ٣/ ١٠٤٨).

(٣) (تاريخ التراث ١/ ٥٤٤)، وانظر: (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ٤٢٧).